

Distr.: General  
18 April 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة

## الدورة السابعة والسبعون



### الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار  
(اللجنة الرابعة)  
محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بونيكفار (نائب الرئيس) ..... (سلوفينيا)

### المحتويات

البند 44 من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري

البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org))

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-23443 (A)



في غياب السيد الحسن (عمان)، تولى رئاسة الجلسة السيد بونيكفار (سلوفينيا)، نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

**البند 44 من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (A/77/46) و (A/C.4/77/L.5)**

1 - السيدة تشين (كندا)، رئيسة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري: قالت في إطار عرضها تقرير اللجنة العلمية عن دورتها التاسعة والستين (A/77/46) ومع إرفاق بيانها بعرض شرائح رقمي، إن اللجنة العلمية تضطلع بولاية علمية بحثية؛ وهي لا تسدي المشورة بشأن الحماية أو السياسات، على الرغم من أن الدول والمنظمات الدولية تعتمد على تقييماتها عند وضع أطر الحماية والصكوك القانونية والسياسات والبرامج المتعلقة باستخدام التكنولوجيات التي تستخدم الإشعاع المؤين.

2 - وأضافت قائلة إن الدورة التاسعة والستين للجنة العلمية حضرها أكثر من 180 عالما من 31 دولة عضوا و 13 منظمة دولية مراقبة. وشارك ممثلو خمس دول أعضاء عبر الإنترنت بسبب الجائحة أو قيود السفر. وفي تلك الدورة، أقرت اللجنة العلمية استراتيجية جديدة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها، وناقشت برنامج عملها المقبل للفترة 2025-2029، وأحرزت تقدما كبيرا بشأن برنامج عملها الحالي. ويتضمن برنامج عمل اللجنة العلمية حاليا أربعة مشاريع. ويهدف المشروع الأول، الذي يتألف من تقييم الإصابات الأولية بالسرطان للمرة الثانية بعد العلاج الإشعاعي، إلى زيادة الوعي في الأوساط العلمية والطبية وبين السلطات الوطنية بشأن حقيقة أن نجاح العلاج الإشعاعي للسرطان يمكن أن يؤدي، في بعض المرضى، إلى إصابة أولية بالسرطان للمرة الثانية بعد عدة سنوات. وبدأ في عام 2020 المشروع الثاني، الذي يتألف من تقييم تعرض الجمهور للإشعاع المؤين. وقد أطلقت في عام 2021 دراسة استقصائية عالمية عن تعرض الجمهور لهذا الإشعاع؛ ورشحت نحو 97 دولة عضوا جهات اتصال وطنية معنية بجمع البيانات وقدم 49 بلدا بيانات. ودُعيت الدول التي لم ترشح بعد جهات اتصال وطنية لهذا الغرض إلى أن تفعل ذلك. وفيما يتعلق بالمشروع الثالث، الذي يتألف من دراسات وبائية عن الإشعاع والسرطان، أكمل فريق الخبراء بحثا في المؤلفات تناول 561 مقالة عن 25 موقعا للسرطان وجمع ملخصات أدلة لما عدده 15 موقعا من أصل 25 موقعا للسرطان. وفيما يتعلق بالمشروع الرابع، وهو تقييم

لأمراض الدورة الدموية الناجمة عن التعرض للإشعاع، أيدت اللجنة العلمية الجداول الزمنية للتقييم وهيكله، ومن المتوقع الموافقة على تقرير في عام 2025.

3 - وتابعت قائلة إن اللجنة العلمية قامت في دورتها التاسعة والستين بتمديد ولاية الفريق العامل المخصص المعني بالآثار والآليات لمواصلة إعداد برنامج عمل اللجنة العلمية للفترة 2025-2029. وأشارت إلى أن اللجنة العلمية أيدت استراتيجية جمع البيانات الخاصة بالفريق العامل المخصص المعني بالمصادر والتعرض، وتوافق على إنشاء فريق عامل مخصص جديد يركز على تنفيذ توصيات سلفه لضمان أن تكون الدراسات الاستقصائية المقبلة للجنة العلمية ذات صلة ومفيدة ومتكيفة مع مصادر البيانات المتغيرة واستخدامات الإشعاع.

4 - ومضت تقول إن اللجنة العلمية قامت في دورتها التاسعة والستين أيضا بتحديث مبادئها الناظمة، وأيدت تنفيذ استراتيجية الإعلام والتوعية للفترة 2022-2024، ورحبت بالإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجزائر، والنرويج كدول أعضاء جديدة.

5 - واسترسلت قائلة إن اللجنة العلمية، في حين أنها ممتنة لمساهمات بعض الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني العام، يساورها قلق متزايد إزاء استمرار انخفاض مخصصات الميزانية العادية للاستعانة بخبراء استشاريين لإجراء تقييمات علمية. وأشارت إلى أن عمل اللجنة العلمية أساسي للوقاية من الإشعاع على الصعيد الدولي ويسترشد به في قرارات الحكومات والهيئات الوطنية والدولية. ويجب الحفاظ على موضوعيتها واستقلالها وكفاءتها وعملها العالي الجودة من أجل كفاءة وجود أساس علمي قوي لحماية الأجيال الحالية والمقبلة. وستكون اللجنة العلمية ممتنة لو أمكن للجمعية العامة أن تشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لدعم عملها ونشر استنتاجاتها بطريقة مستدامة.

**مشروع القرار A/C.4/77/L.5: آثار الإشعاع الذري**

6 - السيد هيرجي (كندا): عرض مشروع القرار، فقال إن النص يعكس استمرار الالتزام المشترك للمندوبين باللجنة العلمية وعملها.

7 - السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن تقارير اللجنة العلمية كانت دائما تكتسي قيمة للأوساط العلمية ومقرري السياسات في تحسين السلام العالمي والصحة العامة. وأشارت إلى أن جمهورية إيران الإسلامية استخدمت مصادر الإشعاع منذ أكثر من 90 عاما، وهي ترحب بجميع المشاورات بين العلماء الإيرانيين

من تأزم الأوضاع. وذكر أن الأطفال العراقيين ينتقلون في كثير من الأحيان بين المستشفيات وهم يعانون من حالات مرضية غريبة وطفوح جلدية وتشوهات، ويكون مستقبلهم رهن استجابتهم للعلاجات الكيميائية. ناهيك عن أن الأطفال السليمين معرضون لآثار التلوث. ويدعم العراق أي مشروع يهدف إلى التقليل من خطر هذه الإشعاعات وإلى الاستفادة من بحوث اللجان المتخصصة. وينبغي العمل بجد للقضاء على آثار الإشعاع والحد من استخدامه في أوقات النزاع.

12 - السيد غونزاليس بيماراس (كوبا): قال إن دراسات اللجنة العلمية تعيد في وضع المعايير الوطنية والدولية للحماية من الآثار الضارة للإشعاع المؤين، فضلا عن الأحداث غير المخطط لها، مثل الحادثين اللذين وقعا في تشيرنوبيل في عام 1986 وفوكوشيما في عام 2011. ومما يؤسف له أنه بعد مرور أكثر من 75 عاما على القصف الإجمالي بالقنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، لا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا. والقضاء التام عليها هو السبيل الوحيد لضمان ألا تعاني البشرية مرة أخرى من آثارها الرهيبة. ولا تزال كوبا ملتزمة التزاما راسخا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، كما يتضح من تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2018.

13 - وأضاف قائلا إن من المهم الحفاظ على التعاون وتعزيزه بين اللجنة العلمية وهيئات مثل منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد يسر العمل المشترك لهذه الكيانات تنفيذ المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للجنة العلمية، مما أدى إلى تحقيق فوائد ملموسة من خلال تطبيق أوجه التقدم التكنولوجي، ولا سيما في مجالي الصحة وحماية البيئة. ورأى أن إسهام الطاقة والتكنولوجيا النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر لا جدال فيه. ولذلك فإن كوبا تؤكد من جديد أن لجميع الدول الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون تمييز. والتعاون الجاد والواسع النطاق في هذا الصدد هو السبيل الوحيد للقضاء على الأخطار المحتملة المرتبطة بالإشعاع المؤين.

14 - السيد خان (باكستان): قال إن باكستان وضعت أنظمة وطنية للحماية من الإشعاع المؤين تتماشى مع معايير الأمان والوثائق التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية واستنتاجات اللجنة العلمية. وأشار إلى أن باكستان تقوم بانتظام بقياس التعرض للإشعاع بين العاملين في المرافق النووية والمرضى في مستشفيات السرطان، وكذلك في البيئة.

واللجنة العلمية؛ وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تلتزم بالتعاون مع اللجنة العلمية في الوفاء بمسؤولياتها.

8 - وأضافت قائلة إن الطاقة النووية هي مصدر للطاقة نظيف ومستدام ولا ينضب تتزايد الحاجة إليه في الحياة اليومية، وفي إنتاج الكهرباء، والرعاية الصحية، والزراعة، وتربية المحاصيل، والصناعة، وحفظ الأغذية، وكذلك في البحث والتطوير العلميين والتكنولوجيين كحق غير قابل للتصرف لجميع الأمم. وفي الوقت نفسه، يجب التعامل مع التكنولوجيا بأمان لحماية الناس والعمال والبيئة من الآثار الضارة للإشعاع وتجنب المزيد من الحوادث النووية الكارثية. ودور اللجنة العلمية، التي تحظى بتقدير كبير على الصعيد الدولي، له أهمية قصوى في هذا الصدد. وعلى هذا النحو، فهو يتطلب خبراء مؤهلين تأهلا عاليا في الميادين ذات الصلة، فضلا عن تمويل كاف ويمكن التنبؤ به وموظفين كافيين في الأمانة مع توزيع جغرافي متوازن. وستمكن التدابير الإدارية المناسبة للجنة العلمية من أداء وظائفها الحالية والحفاظ على استقلالها.

9 - السيد التميمي (العراق): قال إنه بالنظر إلى الآثار المدمرة لارتفاع مستويات الإشعاعات، ينبغي التحرك الجماعي الجاد لضمان عدم استخدامه إلا للأغراض السلمية مع التركيز على العواقب التي تمتد عبر فترات طويلة من الزمن. وأشار إلى أن وفد بلده يشيد بعمل اللجنة العلمية على مر السنين ويحثها على ضمان إدراج آخر التطورات والنتائج في مجال الإشعاع المؤين في تقاريرها.

10 - وأضاف قائلا إن وفد بلده، فيما يتعلق باستراتيجية تحسين جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالتعرض للإشعاع، يشجع جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية على توفير المزيد من المعلومات بشأن مصادر التعرض للإشعاع وآثاره ومخاطره. وأشار إلى أن وفد بلده يدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات المعنية الأخرى إلى زيادة التعاون مع الأمانة في اتخاذ الترتيبات اللازمة لجمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بتعرض المرضى والعاملين وعامة الجمهور للإشعاع. وأعرب عن تقدير وفد بلده لاستراتيجية الاتصال للفترة 2020-2024، ولا سيما تحسين الموقع الشبكي للجنة العلمية ونشر المعلومات بجميع اللغات الرسمية.

11 - وتابع قائلا إن العراق يولي أهمية بالغة لموضوع الإشعاع. فبسبب النزاعات التي وقعت في العقود السابقة، تأثرت أعداد هائلة من المدنيين بالإشعاع. وأصيب العديد منهم بالسرطان، ووُلد العديد من الأطفال وهم يعانون من إعاقات. وزادت الكوارث البيئية والتلوثات

15 - وأضاف قائلاً إن باكستان تتطلع إلى رؤية نتائج التقييمات الجارية التي تضطلع بها اللجنة العلمية، ولا سيما تقييم الإصابات الأولية بالسرطان للمرة الثانية بعد العلاج الإشعاعي. وأشار إلى أن وفد بلده

20 - وأضاف قائلاً إن الأرجنتين تتطلع إلى أن تنجز اللجنة العلمية في الوقت المناسب تقييمها للإصابات الأولية بالسرطان للمرة الثانية بعد العلاج الإشعاعي، بمساعدة خبراء من بلده. وقد أعدت السلطة التنظيمية النووية في الأرجنتين، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورقة تتضمن توصية بضرورة رصد حالات التعرض العرضي للإشعاع أثناء العلاج الإشعاعي.

21 - وتابع قائلاً إن وفد بلده يأمل في أن يؤدي تقييم الدراسات الوبائية المتعلقة بالإشعاع والسرطان إلى حل المسائل العديدة التي أثرت فيما يتعلق بالتقييمات الوبائية الإشعاعية للسكان المعرضين لجرعات منخفضة. وذكر أن وفد بلده يحث الأمانة على ضمان تنفيذ المشروع بما يتفق بدقة مع النتائج التي توصلت إليها اللجنة العلمية بشأن عزو الآثار الصحية إلى التعرض للإشعاع واستنتاج المخاطر، والتي وردت في تقريرها لعام 2012 (A/67/46، الفصل الثالث)، وهو ما أشير إليه مع التقدير في الفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 112/67. وتم التوصل إلى هذه النتائج استجابة لطلب من حكومته بغية معالجة بعض المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالتعرض لجرعات منخفضة. ومن الأهمية بمكان التمييز بوضوح بين الدراسات التي أجريت على المجموعات التي تعرضت لجرعات عالية من الإشعاع (على سبيل المثال في هيروشيما وناغازاكي) والمجموعات التي تعرضت لجرعات إشعاعية بمعدلات منخفضة، التي من الممكن فقط استنتاج مخاطر نظرية بشأنها.

22 - ومضى يقول إن خبراء من الأرجنتين يساعدون الأمانة في تقييم تعرض عامة الجمهور للإشعاع المؤين من مصادره الطبيعية ومصادر أخرى. وينبغي للأمانة أن تكفل إجراء تقدير كمي دقيق وأن تتجنب الخطأ بين الأحجام المكثفة، مثل الجرعات الفردية، والأحجام الواسعة النطاق، مثل الجرعات الجماعية. وينبغي عدم عرض الجرعات الجماعية بمعزل عن غيرها، ولكن بحسب الحجم المتولد. وينبغي للأمانة أن تحرص على متابعة تقييم سرطان الرئة الناجم عن التعرض للرادون الوارد في تقريرها عن هذا الموضوع، على النحو الوارد في تقرير اللجنة العلمية لعام 2019 المقدم إلى الجمعية العامة (A/74/46، الفصل الثالث، الفرع باء).

23 - واسترسل قائلاً إن وفد بلده يشجع الأمانة على تحديث كتيب برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون 'الإشعاع: الآثار والمصادر'. واختتم

16 - السيد كاميلي (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وأوكرانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى سان مارينو وموناكو، فقال إن الجهود التي تبذلها اللجنة العلمية لتحسين جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالتعرض للإشعاع قد أدت دوراً مهماً في تحسين الفهم العلمي على الصعيد الدولي للآثار الضارة المحتملة للإشعاع المؤين على الناس والبيئة في جميع حالات التعرض.

17 - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحب بعمل اللجنة العلمية بشأن تعرض الجمهور للإشعاع المؤين من مصادر طبيعية ومصادر أخرى وبشأن التعرض الطبي للإشعاع المؤين، الذي يمثل إلى حد بعيد أكبر مصدر للتعرض للإشعاع الاصطناعي. والاتحاد الأوروبي واثق من أن مشاريعه البحثية ستوفر معلومات أساسية في هذا الصدد.

18 - وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يعترف بالاستفادة من أوجه التآزر مع جميع برامج، وتعزيز دعم البحوث والابتكار وتبسيط شراكات البحوث والابتكار، بسبل منها الشراكة الأوروبية للبحوث المتعلقة بالحماية من الإشعاع، التي أنشئت في حزيران/يونيه 2022. وستجري الشراكة الأوروبية للبحوث المتعلقة بالحماية من الإشعاع، التي يشترك في تمويلها برنامج البحث والتدريب التابع للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بحثاً بشأن تحسين استخدام الإشعاع المؤين في التطبيقات الطبية والكشف عن الإشعاع. وستكون الشراكة الأوروبية للبحوث المتعلقة بالحماية من الإشعاع القوة الدافعة الرئيسية في مجال الوقاية من الإشعاع والتأهب لحالات الطوارئ في السنوات الخمس المقبلة، مما يعزز مجتمع البحث والابتكار على نطاق الاتحاد الأوروبي.

19 - السيد ألفاريز (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين، بوصفها عضواً مؤسساً للجنة العلمية، لطالما دعمت عملها بتقديم خدمات خبرائها مجاناً، فضلاً عن تقديم تبرعات عينية. وهذه المساهمات ضرورية

فوكوشيما داييتشي في البحر، مما أثار معارضة واسعة النطاق من البلدان المطلة على المحيط الهادئ والجمهور الياباني. ولأكثر من عام، لم تقدم حكومة اليابان معلومات موثوقة عن موثوقية البيانات المتعلقة بالمياه الملوثة نووياً، وفعالية أجهزة التنقية والآثار البيئية. وبدلاً من ذلك، مضت قدماً في خطة التصريف وبدأت في بناء مشروع التصريف، الذي كان محاولة غير مسؤولة لخلق أمر واقع مع تجاهل شواغل جميع الأطراف. وأشار إلى أن حكومة بلده تحت حكومة اليابان على الاستجابة بجدية لهذه الشواغل المشروعة والمعقولة، والوفاء بالتزاماتها الدولية، والتشاور الكامل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المجاورة والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ والوكالات الدولية ذات الصلة، لإيجاد طرق مناسبة للتخلص من المياه الملوثة بطريقة قائمة على العلم ومفتوحة وشفافة وآمنة.

28 - السيد شيفتشينكو (الاتحاد الروسي): قال إن تقييمات اللجنة العلمية تستخدم كنقطة مرجعية في تحديد أفضل السبل لضمان وقاية الموظفين والسكان والبيئة من الإشعاع، وإن الطلب على تقاريرها العلمية الرئيسية مرتفع في الأوساط المهنية. ويؤكد الاتحاد الروسي دعمه الثابت لعمل اللجنة العلمية، على أساس أنه ينبغي أن يظل غير مسيس وعلمياً بحتاً. ورأى أن إضافة الإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجزائر، والنرويج كأعضاء جدد في عام 2021 هو تطور مرحب به. فقد قدمت هذه البلدان في السابق إسهامات كبيرة بصفة مراقبين وهي الآن تفعل ذلك كأعضاء كاملين العضوية. وذكر أن مشاركة البلدان التي لديها خبرات علمية ذات صلة في مجال آثار الإشعاع الذري ستؤدي إلى تحسين نوعية عمل اللجنة العلمية.

29 - السيدة ميتسوي (اليابان): قالت إن اليابان تنثني على عمل اللجنة العلمية المتواصل الرامي إلى توسيع نطاق معرفة مستويات التعرض للإشعاع المؤين وآثاره ومخاطره وتعميق فهم هذه المستويات استناداً إلى بحوث علمية مستقلة وقائمة على الأدلة. وأشارت إلى أن وفد بلدها يرحب، في ضوء أهمية نشر استنتاجات اللجنة العلمية، ولا سيما نشرها على الجمهور الأوسع، بنشر أربعة تقارير علمية موضوعية مؤخراً، بما في ذلك مرفق علمي عن مستويات وآثار التعرض للإشعاع الناجم عن الحادث النووي الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية في أعقاب زلزال شرق اليابان الكبير وأمواج التسونامي، الذي كان تحدياً لتقرير عام 2013 المتعلق بنفس الموضوع. وذكرت أن وفد بلدها يقدر بوجه خاص الجهود الموجهة للجمهور الياباني التي تبذلها اللجنة العلمية في مجال التوعية،

كلامه بالقول إن خبراء من حكومته ساعدوا في إصدار النسخة الإسبانية، وإن الأرجنتين ملتزمة بتقديم هذه المساعدة لأغراض النسخة المستكملة.

24 - السيد موهيث (بنغلاديش): قال إن بلده يقوم ببناء أول محطة للطاقة النووية لديه، وهي محطة ستولد كهرباء مأمونة ومراعية للبيئة ومجدية اقتصادياً وفقاً لأعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشار إلى أن بنغلاديش ما فتئت تنفذ بنجاح، في إطار سعيها لدعم جهودها الإنمائية، برنامجها للطاقة النووية، بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسبل منها إنشاء إطار رقابي ووضع نظام لإدارة النفايات المشعة. وذكر أن بنغلاديش اضطلعت، بموجب إطار البرنامج القطري الخاص بها التابع للوكالة للفترة 2018-2023، بمشاريع لتحسين الأمن الغذائي، وتطوير أصناف محاصيل تتحمل الإجهاد، وتعزيز إدارة السرطان.

25 - وأضاف قائلاً إن التعاون والاتساق والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي بكفاءة لآثار الإشعاع الذري أمور حاسمة لإنجاز الولايات وتجنب الازدواجية. وأشار إلى أن وفد بلده يرحب في هذا الصدد بمذكرة التفاهم التي أبرمتها اللجنة العلمية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإطارها للتعاون مع منظمة الصحة العالمية. ويرحب وفد بلده أيضاً بالنهج الجديد لأنشطة التوعية، بما في ذلك المحتوى الإضافي لوسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي بالآثار الإشعاعية. وهو يتطلع إلى استراتيجية قوية لأنشطة التوعية بعد انتهاء الاستراتيجية الحالية، في عام 2024. وفيما يتعلق ببرنامج العمل المقبل للفترة 2025-2029، يردد وفد بلده طلب اللجنة العلمية تعزيز الدعم لعملها ويشدد على ضرورة زيادة التبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

26 - السيد جاو هايبو (الصين): قال إن الصين تطوّر الطاقة النووية وتستخدمها من أجل ضمان الأمان، وسد الفجوة في الطلب على الطاقة، والتصدي لتغير المناخ، وتحقيق أهدافها المزدوجة المتعلقة بالكربون. وأشار إلى أن الصين ما فتئت تعمل على تحسين نظامها القانوني والتنظيمي المتصل بالمجال النووي، مما يؤدي إلى رفع المستوى العام للأمان النووي للنظام وتعزيز قدرته. وذكر أن محطات الطاقة النووية ومفاعلات البحوث النووية في البلد هي في حالة تشغيل جيدة ومؤشرات الأمان التشغيلي فيها هي من بين أفضل المؤشرات في العالم.

27 - وأضاف قائلاً إن التخلص من المياه الملوثة نووياً يؤثر على الصحة العامة العالمية والبيئة الإيكولوجية البحرية والتنمية الاقتصادية المستدامة. وذكر أن حكومة اليابان قررت بشكل انفرادي، في نيسان/أبريل 2021، إطلاق المياه التي تلوّثت خلال حادث

وأشار إلى نطاق العمل والمشاركة مع الدول الأعضاء آخذ في الازدياد بشكل كبير، في حين أن الميزانية العادية، ولا سيما فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين، آخذة في التناقص، مما يؤدي إلى الاعتماد على التمويل من خارج الميزانية.

33 - وأضاف قائلاً إنه بدون موارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها ومستوى دعم موثوق ومستدام من الأمانة، تواجه اللجنة العلمية قيوداً شديدة في ممارسة المسؤوليات والولاية التي أنطقتها بها الجمعية العامة. وفي الوقت الذي يتزايد فيه استخدام الإشعاع المؤين، ولا سيما في الميدان الطبي، تنظر الدول الأعضاء في خياراتها المستقبلية في مجال الطاقة، ويتزايد اهتمام الجمهور بآثار الإشعاع الناجم عن الممارسات والحوادث والنزاعات السابقة، ولا يزال كلٌّ من دور وأهمية الحفاظ على المصادر العلمية المستقلة مهماً كما في السابق.

34 - وتابع قائلاً إن من الضروري التذكير بالمشاركة المتزايدة للخبراء والإشادة بها، والتسليم في الوقت نفسه بحاجة اللجنة العلمية إلى بيانات عن حالات التعرض الطبي والمهني وتعرض الجمهور من المناطق غير الممثلة ومن عدد أكبر من الدول الأعضاء تمسحياً مع الاستراتيجية الجديدة لجمع البيانات التي وضعتها اللجنة العلمية واستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان. واعتبر أن من الضروري أيضاً تعزيز الدعم المقدم إلى اللجنة العلمية وتحقيق استقرار أمانتها من أجل تمكين اللجنة العلمية من الوفاء بولايتها.

35 - السيدة أوكابيالا (أمانة اللجنة العلمية): قالت إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلاند، وتشيكيا، والجبل الأسود، وسلوفاكيا، وسنغافورة، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكندا، ولكسمبرغ، ومدغشقر، وموناكو، والنرويج، والنمسا، واليونان.

36 - وأضافت قائلة إنه بموجب أحكام الفقرة 23 من مشروع القرار، ستطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعزز الدعم المقدم إلى الأمانة لتقديم الخدمات إلى اللجنة العلمية بفعالية ونجاعة على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به؛ وتيسير استفادة أعضائها على نحو فعال من الخبرات القيمة المتاحة للجنة العلمية؛ وتقديم تقرير عن تلك المسائل إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وبموجب أحكام الفقرة 24، تفهم الجمعية العامة أنه من المتوقع أن ينتهي الدعم الحالي الخارج عن الميزانية بحلول عام 2023 وأن تنفيذ برنامج العمل

بما في ذلك إتاحة التقرير والموقع الشبكي ذي الصلة باللغتين الإنكليزية واليابانية، والزيارة التي قام بها وفد من اللجنة إلى فوكوشيما وطوكيو في تموز/يوليه 2022. واختتمت كلامها بالقول إن اليابان تؤكد من جديد التزامها الطويل الأمد بالأمان النووي، لا سيما بعد حادث عام 2011، فضلا عن التزامها المستمر بأعمال اللجنة العلمية ودعمها له.

30 - المونسنيور كيريفيتي (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن أحدث النتائج التي تم توصل إليها فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن تعرض الجمهور للإشعاع نتيجة للزلازل وأمواج التسونامي وانصهار محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي في عام 2011 وآثارها على صحة الإنسان تظهر الحاجة إلى الرصد المبكر والقياس المتسق والتتبع المستمر لآثار الطويلة الأجل الناجمة عن التعرض للإشعاع. وأشار إلى أن كلا من الرصد المبكر والإجراءات المتخذة لمنع المواد الغذائية الملوثة بالإشعاع من الوصول إلى الأسواق قد أدى، في حالة فوكوشيما، إلى منع تناول كميات زائدة من الإشعاع. ومع توسع المزيد من البلدان في استخدامها للطاقة النووية، يلزم إيلاء اهتمام أكبر للتكنولوجيا المتقدمة من أجل احتواء الإشعاع النووي وغيره من الآثار السلبية في حالة وقوع حادث من حوادث الطاقة النووية، فضلا عن تعزيز أكثر التصاميم الممكنة أماناً في محطات الطاقة النووية. وذكر أن وفد بلده يدعو إلى زيادة الاستثمار في عمل اللجنة العلمية لمعالجة حالات التعرض الطبي والمهني للإشعاع وخطر الإصابة بالسرطان حتى من جرعات الإشعاع المنخفضة، ولا سيما بحوثها المتصلة بالتعرض الطبي والمهني.

31 - وأضاف قائلاً إن الكرسي الرسولي يثني عن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، والاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي استضافته فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022، والالتزام الذي قطعه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 بمواصلة المفاوضات بشأن التدابير الإضافية لنزع السلاح النووي. وذكر أن الكرسي الرسولي يحث الدول التي يلزم تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لدخولها حيز النفاذ أن تفعل ذلك.

32 - السيد أحمد (المراقب عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة): قال إن اللجنة العلمية نشرت في السنوات الثلاث الماضية ستة تقارير علمية موضوعية، وأطلقت أربعة تقييمات جديدة، واختارت ستة مواضيع للتقييم التفصيلي وتحديد الأولويات للفترة 2025-2029.

41 - وتابعت قائلة إنه سيلزم، بالإضافة إلى ذلك، توفير موارد تقدر بمبلغ 300 43 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مقابل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

42 - ومضت تقول إنه بناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، ستُدْرَج الاحتياجات الإضافية من الموارد المقدرة بمبلغ 800 338 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 في إطار الباب 14، البيئية (295 500 دولار)، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (300 43 دولار)، وذلك لعام 2024 وكل سنة بعد ذلك.

43 - وقد اعتمد مشروع القرار *A/C.4/77/L.5*.

44 - السيد شكدي (إسرائيل): قال إنه في حين يؤيد وفد بلده القرار من أجل تحقيق توافق الآراء، فإنه يود أن يناقش بنفسه عن فكرة دعوة إيران إلى الانضمام إلى عضوية اللجنة العلمية. فإيران انتهكت بصورة منهجية كل التزام ممكن قطعته على نفسها من الالتزامات المتصلة بالمجال النووي، ولها سجل سلبي في هذا المجال. وذكر أن الوقت قد حان الآن لدعوة إيران إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشار إلى أن تحفظ وفد بلده على الفقرة 16 يتعلق فقط بانضمام إيران المقترح إلى عضوية اللجنة، ولا علاقة له بانضمام الدول الأخرى المذكورة فيها.

45 - السيدة ميتسوي (اليابان): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن ممثل الصين أشار خطأ إلى المياه المعالجة باستخدام النظام المتقدم لمعالجة السوائل على أنها مياه ملوثة. وذكرت أن السياسة الأساسية لحكومتها، التي أعلن عنها في نيسان/أبريل 2021، تتصل بتصريف المياه التي ستكون تركيزاتها من المواد المشعة أقل بكثير من المعايير التنظيمية، من خلال تخفيف المزيد من المياه المعالجة باستخدام النظام المتقدم لمعالجة السوائل والتي تم تنقيتها بالفعل بما فيه الكفاية، وليس تصريف المياه الملوثة. وبموجب هذه السياسة، لن توافق حكومة اليابان أبداً على تصريف المياه في البحر دون الوفاء بالمعايير التنظيمية التي تستند إلى المعايير الدولية. وما فتئت اليابان تناقش هذه المسألة بالتفصيل، استناداً إلى الأدلة العلمية وبطريقة شفافة، في المحافل المناسبة التي لديها الخبرات ذات الصلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يتعلق بالتصرف في المياه المعالجة بواسطة النظام

في الوقت المناسب لتنفيذ ولاية اللجنة العلمية سيتطلب توفير خدمات أمانة فنية وإدارية إضافية.

37 - ومضت تقول إنه من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى أمانة اللجنة العلمية حتى تتمكن من تقديم الخدمات إلى اللجنة العلمية على نحو ملائم وفعال بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها، ومع مراعاة الانخفاض المتوقع في الموارد الخارجة عن الميزانية في عام 2023، على النحو المشار إليه في الفقرة 24 من مشروع القرار، ستلزم احتياجات إضافية من الموارد من الميزانية العادية لموظف برتبة ف-3، وموظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) مقره في فيينا وموارد لخبراء استشاريين بمبلغ إجمالي قدره 800 338 دولار، ابتداء من عام 2024.

38 - وأردفت قائلة إن الموظف برتبة ف-3 سيكون مسؤولاً عن جمع البيانات وإدارتها وعن التوعية ونشر النتائج، وهي مهام تنفذ حالياً بأموال خارجة عن الميزانية. وسيكون الموظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) مسؤولاً عن التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وإدارة شؤونهم، وهو ما يضطلع به حالياً مساعد مؤقت من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ستمول وظيفته من التبرعات حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتتصل مسؤوليات كل من الموظف برتبة ف-3 والموظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) اتصالاً مباشراً بالولاية الأساسية لأمانة اللجنة العلمية على النحو المبين في الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 913 (د-10).

39 - واسترسلت قائلة إن كلا من تقييمات اللجنة العلمية وحجم المؤلفات المطلوب استعراضها قد زاد تعقداً بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الخبراء الاستشاريين. ويقدر أنه ستكون هناك حاجة إلى خبراء استشاريين إضافيين لمدة 136 يوماً من أيام الاستشاريين، باحتياجات إجمالية قدرها 47 600 دولار ابتداء من عام 2024، من أجل الوفاء بأعمال التقييم التي تضطلع بها اللجنة العلمية على النحو المطلوب بموجب الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 913 (د-10).

40 - وأضافت قائلة إنه يقدر، بناء على ذلك، أنه ستكون هناك زيادة في الاحتياجات من الموارد، ابتداء من عام 2024، في إطار الباب 14، البيئية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وبالنسبة للباب 14، البيئية، ستكون هناك حاجة إلى موارد تقدر بمبلغ 295 500 دولار اعتباراً من عام 2024 لتغطية تكاليف وظائف لموظف برتبة ف-3، وموظف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وخبراء استشاريين.



البند 55 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بينود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/77/23) (الفصل الثالث عشر))

مشروع القرار الرابع: مسألة ساموا الأمريكية

49 - اعتمد مشروع القرار الرابع.

مشروع القرار الخامس: مسألة أنغويلا

50 - اعتمد مشروع القرار الخامس.

51 - السيد براون (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده تتضم إلى توافق الآراء بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار البريطانية الثمانية من أجل إظهار تأييدها الكامل لحق تقرير المصير. وأضاف أنه ينبغي، مع ذلك، أن تعترف اللجنة الخاصة بأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار أصبحت تكتسي طابعا حديثا يقبله الطرفان ويعكس الظروف الخاصة للأقاليم الجزرية الصغيرة. وذكر أنه نظرا إلى استعداد المملكة المتحدة الدائم لمناقشة أي تغييرات يقترحها أي إقليم من أقاليمها، فإن العلاقات القائمة قد تتطور. بيد أن أقاليم ما وراء البحار المدرجة في قائمة اللجنة تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي على الصعيد الداخلي، وقد اختارت جميعا بحرية الحفاظ على صلاتها بالمملكة المتحدة من أجل إقامة شراكة حديثة على أساس القيم المشتركة والحق في تقرير المصير.

مشروع القرار السادس: مسألة برمودا

52 - اعتمد مشروع القرار السادس.

مشروع القرار السابع: مسألة جزر فرجن البريطانية

53 - اعتمد مشروع القرار السابع.

مشروع القرار الثامن: مسألة جزر كايمان

54 - اعتمد مشروع القرار الثامن.

مشروع القرار الثالث عشر: مسألة بيتكرن

55 - اعتمد مشروع القرار الثالث عشر.

مشروع القرار الرابع عشر - مسألة سانت هيلانة

56 - اعتمد مشروع القرار الرابع عشر.

المتقدم لمعالجة السوائل، ما فتئت اليابان تتخذ أيضا تدابير تتفق بصراحة مع القوانين الدولية ذات الصلة وتولي الاعتبار الواجب للممارسة الدولية. وما فتئت حكومة اليابان توضح هذا الأمر للمجتمع الدولي بطريقة شفافة للغاية واستنادا إلى الأدلة العلمية، وستواصل القيام بذلك.

46 - السيد غيليش (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن وفد بلده ممتن لرئيس اللجنة العلمية ولممثلي الاتحاد الروسي والصين وكوبا وآخرين على الترحيب الحار بالأعضاء الجدد، بمن فيهم جمهورية إيران الإسلامية. وأشار إلى أنه في حين يعلق بلده أهمية كبيرة على عمل اللجنة العلمية، التي تشجع على زيادة المعرفة والفهم الواسعي النطاق بشأن المخاطر التي يشكلها الإشعاع الذري على البشر والبيئة، فإنه يؤكد من جديد أنه ينبغي للجنة العلمية أن تحمي نفسها من أي محاولة لتسييس ميزتها التقنية المجردة.

47 - وأضاف قائلا إنه ردا على الادعاءات التي لا أساس لها التي أدلى بها ممثل النظام الإسرائيلي، يؤكد وفد بلده من جديد أنه ينبغي عدم استخدام أي مبررات أو ذرائع سياسية لحرمان البلدان المهتمة، بما فيها بلده، من فرصة المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة العلمية أو من فوائد ممارسة الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو حق غير قابل للتصرف للشعب.

48 - وتابع قائلا إنه يؤكد من جديد، فيما يتعلق بآثار الأنشطة النووية، أن تعزيز الأعمال الكاملة للحق الأصلي للدول الأطراف في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو عنصر رئيسي وأحد الأهداف الأساسية للمساعي الدولية في هذا المجال. وينبغي احترام وحماية خيارات كل بلد وقراراته فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والنظام الصهيوني لإسرائيل، من جانبه، لا يستفيد فقط من التعاون النووي غير المقيد مع بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية كدولة ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل إنه اغتال أيضا عدة علماء نوويين أبرياء، وهاجم مرافق نووية سلمية خاضعة للضمانات في إيران ولا يزال يهدد بمهاجمتها. وعلاوة على ذلك، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تواصل إسرائيل ارتكاب أعمال خبيثة وغير قانونية وغير مشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة والقيام بأعمال تخريبية وهجمات سيبرانية وهجمات حركية ضد بلدان أخرى.



المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية،  
منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا،  
النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي،  
الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،  
الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

فرنسا.

61 - اعتمد مشروع القرار بأغلبية 143 صوتاً مقابل 3 أصوات،  
وامتناع عضو واحد عن التصويت.

62 - السيد براون (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده صوت ضد  
مشروع القرار. وأوضح أن الالتزام الذي يليه مشروع القرار على عاتق  
الأمانة العامة بنشر قضايا إنهاء الاستعمار يمثل استنزافاً لا يمر  
له للموارد الشحيحة المتاحة للأمم المتحدة، وهو من ثم غير مقبول.

63 - السيد ألفاريز (الأرجنتين): قال إن مشروع القرار ينبغي  
أن يُفسَّر ويُنفَّذ وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة  
واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، التي تسلم صراحة بأن  
مسألة جزر مالديف هي حالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها  
تتطوي على نزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين،  
بوصفها الطرفين الوحيدتين، بشأن جزر مالديف وجزر جورجيا  
الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.  
واختتم كلمته قائلاً إنه قد ثبت أن السبيل إلى حل هذا النزاع هو  
استئناف المفاوضات الثنائية بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى  
تسوية عادلة وسلمية ودائمة تأخذ في الاعتبار مصالح سكان الجزر.

مشروع القرار التاسع عشر: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان  
والشعوب المستعمرة

64 - أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن،  
أرمينيا، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا،  
أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا

مشروع القرار الخامس عشر: مسألة توكيلاو

57 - اعتمد مشروع القرار الخامس عشر.

مشروع القرار السادس عشر - مسألة جزر تركس وكايكوس

58 - اعتمد مشروع القرار السادس عشر.

مشروع القرار السابع عشر - مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

59 - اعتمد مشروع القرار السابع عشر.

مشروع القرار الثامن عشر - نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار

60 - أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن،  
أرمينيا، إريتريا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، الإمارات  
العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، إيران  
(جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا  
الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بروني  
دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بلز، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا،  
بوركينافاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة -  
المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلاند، تركيا،  
ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، توغو، تونس، تونغ، تيمور -  
ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما،  
جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية،  
الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،  
جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا،  
زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين،  
سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور،  
سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام،  
السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين،  
طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا،  
غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، فانواتو، الفلبين، فنلندا،  
فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، الكامبيون، كرواتيا، كمبوديا،  
كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت،  
كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليبيا، ليتوانيا،  
ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر،

67 - السيدة هندرسون (أستراليا): قالت إن أستراليا امتنعت مرة أخرى عن التصويت على مشروع القرار بسبب إدراج الفقرة 14، التي تدعو الدول القائمة بالإدارة إلى إنهاء الأنشطة العسكرية وإزالة القواعد العسكرية. وأشارت إلى أن وفد بلدها يؤكد، بامتناعه عن التصويت، اعتراضه على تلك الفقرة، ولكنه يقر أيضاً بتأييده لعناصر أخرى من مشروع القرار، وكذلك لحق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير. وأستراليا تفر بالحق السيادي للدول في الدفاع عن الأقاليم التي تديرها، وهو ما لا يتعارض بالضرورة مع مصالح شعوب تلك الأقاليم. والواقع أنه في كثير من الحالات مفيد. وفي منطقة المحيط الهادئ وحدها، قامت فرنسا وأستراليا ونيوزيلندا بالتنسيق الاستجابات الإنسانية والاستجابة للكوارث باستخدام قوات متمركزة في كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية. وهذه القوات نفسها تساعد على مكافحة الصيد غير المشروع والجريمة المنظمة، مما وفر مزيداً من الفائدة للمنطقة وسكانها. وذكرت أن وفد بلدها يكرر تأكيد دعوته إلى إزالة الصياغة غير المقبولة الواردة في الفقرة 14 من القرارات المقبلة.

68 - السيد ألفاريز (الأرجنتين): قال إن البعثات الزائرة لا يمكن أن توفد إلا إلى الأقاليم التي ينطبق عليها الحق في تقرير المصير. ومن الواضح من عقيدة اللجنة الخاصة أنه لا يمكن إرسال هذه البعثات إلى الأقاليم التي يوجد فيها نزاع على السيادة تعترف به الأمم المتحدة. وإن هذا الموقف، حسبما يتضح من الحلقات الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة وإعلاناتها التي تنصّ على وجوب إرسال البعثات الزائرة على أساس كل حالة على حدة وتنفيذها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يتمشى أيضاً مع قرار الجمعية العامة 850 (د-9)، الذي حدد، علاوة على ذلك، شرط موافقة الجمعية العامة على أي بعثة زائرة.

69 - السيد براون (المملكة المتحدة): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن المملكة المتحدة ليس لديها أدنى شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بكل من هذين الإقليمين، أو بشأن حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير. ومن ثم لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. وأشار إلى أن استفتاء عام 2013 وجه رسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون حواراً بشأن السيادة. وينبغي احترام تلك الرغبات.

الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، تونغنا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، إستونيا، ألبانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لايفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، موناكو، النرويج، النمسا، النيجر، هنغاريا، هولندا، اليابان.

65 - اعتمد مشروع القرار بأغلبية 103 أصوات مقابل 3 أصوات، وامتناع 37 عضواً عن التصويت.

66 - السيد براون (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده لا يزال يرى أن بعض عناصر مشروع القرار غير مقبولة، ولذلك فقد صوت ضدّه مرة أخرى. غير أنه يظل ملتزماً بتحديث علاقته بأقاليمه الواقعة وراء البحار، في إطار المراعاة التامة لآراء شعوب تلك الأقاليم.

70 - السيد ألفاريز (الأرجنتين): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن وفد بلده يؤكد مجدداً البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الأرجنتين أمام الجمعية العامة في 20 أيلول/سبتمبر 2022 (A/77/PV.4) ووزير خارجية الأرجنتين في اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في 23 حزيران/يونيه 2022 (A/AC.109/2022/SR.7). وأشار إلى أن جزر مالدينياس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث سانديويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني، وهي تشكل، بالنظر إلى أن المملكة المتحدة تحتلها بصورة غير قانونية، موضوع نزاع على السيادة بين الطرفين، يعترف به عدد من المنظمات الدولية. ونكر أن هذا الاحتلال غير القانوني دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ 10 قرارات بشأن هذه المسألة، اعترفت جميعها بوجود منازعة على السيادة، وطلب فيها إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد اتخذت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، من جانبها، قرارات متكررة في السياق نفسه، كان آخرها القرار الذي اتخذ في 23 حزيران/يونيه 2022.

71 - وأضاف قائلاً إن مبدأ تقرير المصير، الذي تستخدمه المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، على نحو ما أكدته قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة. وتابع قائلاً إن التصويت الذي أجري في عام 2013 في جزر مالدينياس كان مجرد إجراء انفرادي اتخذته المملكة المتحدة، ويخلو من أي قيمة قانونية؛ وهو لا يغير بأي حال من الأحوال جوهر مسألة جزر مالدينياس، ولا يحل النزاع بشأن السيادة وليس له أي أثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين.

72 - وتابع قائلاً إن حل النزاع بشأن السيادة لا يتوقف على نتائج تصويت سئل فيه مواطنون بريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. وأشار إلى أن السماح للسكان البريطانيين لتلك الجزر بالفصل في نزاع بشأن السيادة يكون بلدهم طرفاً فيه هو تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، بالنظر إلى أنه، في حالة جزر مالدينياس، لا يوجد شعب بالمعنى الوارد في القانون الدولي. أمّا مصالح سكان جزر مالدينياس وطريقة حياتهم فتتناولها بالقدر الكافي قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. واختتم كلامه بالقول إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالدينياس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

رُفعت الجلسة الساعة 17:15.